الأمم المتحدة S/2010/327

مجلس الأمن

Distr.: General
22 June 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام بشأن إريتريا

أولا – مقدمة

١ – في الفقرة ٢٢ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، طلب مني المجلس أن أعد تقريرا في غضون ١٨٠ يوما بشأن مدى امتثال إريتريا لأحكام القرار.

٢ – وأحيلت مذكرة شفوية في وقت لاحق إلى البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تبين أحكام قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، وتطلب من الحكومة تقديم معلومات، بحلول ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بشأن الوفاء بالأحكام الواردة في القرار.

٣ – وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدمت حكومة إريتريا تقريرا إلى الأمانة العامة بشأن امتثالها للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

ثانيا – المعلومات الأساسية والتطورات الرئيسية منذ اتخاذ القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)

٤ – فرض مجلس الأمن، على إريتريا، بقراره ١٩٠٧ (٢٠٠٩) نظام جزاءات موجهة، وذلك لعدم امتثالها للقرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) بشأن النزاع على الحدود بين جيبوتي وإريتريا، وأيضا بشأن دورها المؤدي لزعزعة الاستقرار في نزاع الصومال. ويفرض القرار حظراً على توريد الأسلحة إلى إريتريا، وحظرا على السفر وتجميدا لأصول أفراد ضمن القيادة السياسية والعسكرية لإريتريا ينتهكون حظر توريد الأسلحة، أو يقدمون دعما لجماعات معارضة مسلحة تعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة أو تعيق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩). وجاء القرار نتيجة طلب من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي بأن يتخذ المجلس هذه الإجراءات.

230610 230610 10-40572 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٥ - كما وسّع مجلس الأمن بقراره ١٩٠٧ (٢٠٠٩) نطاق ولاية ''فريق الرصد المعني بالصومال'' كي يشمل رصد تنفيذ الجزاءات المفروضة على إريتريا والإبلاغ عنها. وطُلب إلى الدول الأعضاء إبلاغ مجلس الأمن في غضون ١٢٠ يوما بالخطوات المتخذة لتنفيذ التدابير الواردة في القرار. وحتى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدمت ٢٦ دولة عضوا هذه المعلومات، وعممت المعلومات ضمن لجنة مجلس الأمن عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (انظر المرفق).

٦ - وفي رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أبلغ رئيس إريتريا إسایاس أفورقي الدول الأعضاء بعدد من شواغل حكومته بشأن القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، وأوضح موقفها فيما يتعلق بالصومال، والنزاع الحدودي مع جيبوتي، ومشكلة الحدود العويصة مع إثيوبيا (S/2010/59، المرفق).

٧ - وفي تلك الرسالة، طلب الرئيس أفورقي أن تقوم هيئة مستقلة بفحص جميع الادعاءات الموجهة ضد حكومته وأن تتاح لحكومته الفرصة كي تدافع عن نفسها ضد هذه الادعاءات. وفي ردي على الرئيس، أعربت عن أملي أن تتاح لحكومته الفرصة لطرح وجهات نظرها خلال مناقشات مجلس الأمن بشأن تقرير فريق الرصد المعني بالصومال في آذار/مارس ٢٠١٠. وأكدت مجددا التزامي الشخصي بالتحاور معه ومع حكومته بشأن القضايا التي أثارها في رسالته.

٨ - وتعزيزا لمساعيّ الحميدة، عقدت إدارة الشؤون السياسية العديد من الاجتماعات مع الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة في نيويورك بهدف إقامة حوار بشأن القضايا التي أثيرت في القرار، والدفع قدما باشتراك إريتريا مع المجتمع الدولي، على نطاق أوسع، في العمل بشأن موضوع الحدود، بما في ذلك تقرير خطوات ملموسة يمكن أن تتخذها إريتريا إظهارا منها لحسن النية. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات ما يلي: السماح لبعثة تقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة بالذهاب لمنطقة الحدود بين إريتريا وجيبوتي؛ وإجراء حوار مع جيبوتي إما بشكل ثنائي أو في إطار مساعيّ الحميدة؛ والتواصل مع كبار مسؤولي الحكومة الصومالية بهدف الاعتراف رسميا بـ ''الحكومة الاتحادية الانتقالية''؛ وإعادة التواصل مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وأشار الممثل الدائم لإريتريا إلى أن بعضا من هذه الخطوات تتخذها حكومته بالفعل.

٩ - وفي آخر تقرير قدمه إلى مجلس الأمن فريق الرصد المعني بالصومال (S/2010/91)، وجد الفريق أنه خلال الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٠، واصلت حكومة إريتريا دعم جماعات المعارضة المسلحة في الصومال سياسيا وماليا ودبلوماسيا،

وهناك ادعاءات بتقديمها دعما عسكريا كذلك. ومع هذا، ذكر التقرير أنه مع أواخر عام ٢٠٠٩، صار الدعم الذي تقدمه إريتريا إما أقل حجما أو أقل ظهورا.

١٠ - واضطلعت لجنة مجلس الأمن، المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، بمهمة في القرن الأفريقي خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وكان هدف البعثة الموفدة التوعية بنظام الجزاءات وتعزيز تنفيذ أحكام القرارين ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وسافر الوفد إلى إريتريا، حيث التقى أفراده بمسؤولين إريتريين في أسمرة في ٢٤ نيسان/أبريل. وأثناء الزيارة، قدم وزير الخارجية رسالة إلى رئيس لجنة الجزاءات مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (S/2010/225، المرفق)، جرت إحالتها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. وتعرض الرسالة بالتفصيل موقف الحكومة إزاء القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، والنزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا، والحالة في الصومال، ومشكلة الحدود العويصة بين إثيوبيا وإريتريا.

١١ - وفيما يتعلق بالقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، ترى إريتريا أن الجزاءات تقوم على ادعاءات لا أساس لها. وترى إريتريا أن فرض جزاءات هو في جوهره عمل سياسي، تشجعه الولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف إلى عقابها على عدة أمور، من بينها انتقادها علنا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في القرن الأفريقي. وأكدت الرسالة المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ أن القرار سيؤدي في النهاية إلى تقويض تطلعات السلام والاستقرار في المنطقة.

١٢ - وتنكر إريتريا وجود نزاع حدودي مع جيبوتي. وتنكر أيضا الادعاءات بقيامها في آذار/مارس ٢٠٠٨ بنشر قوات ومعدات عسكرية في راس الدوميرة وجزيرة دوميرة، أو حدوث مواجهة عسكرية خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ أدت إلى سقوط قتلى ووقوع إصابات وأخذ أسرى حرب على جانبي الحدود. وفي نفس الوقت، تدعي إريتريا أنه في شباط/فبراير ٢٠٠٨، نشرت إثيوبيا، بموافقة جيبوتي، وحدات مدفعية بعيدة المدى على نقطة ''جبل موسى علي'' الاستراتيجية المرتفعة التي تلتقي عندها حدود إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي. وتدعي إريتريا أن جيش جيبوتي شن في وقت لاحق هجوما مفاجئا على وحدات إريترية بامتداد الحدود المشتركة. ورفضت إريتريا زيارة بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، على أساس أن مجلس الأمن كان قد أصدر قبل إرسالها بيانا يدين إريتريا دون التأكد المحايد من الحقائق على أرض الواقع.

١٣ - وفي تحليل الحكومة الإريترية للنزاع في الصومال على النحو المبين في الرسالة المذكورة أعلاه، تشير الحكومة إلى أن الأزمة كان لها بدايات محلية، ومع ذلك فقد أسهمت عوامل أخرى في سلسلة العنف، ومن بينها ''الاعتبارات الجغرافية السياسية للقوى العظمى،

والضلوع العسكري لقوى خارجية، ومبادرات السلام الخاطئة''. وحسب رأي إريتريا، تقع المسؤولية الرئيسية عن استمرار المعاناة في الصومال على عاتق أباطرة الحرب، والجيران المباشرين للصومال، وسياسات الإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد، ترى إريتريا ضرورة أن يشرع مجلس الأمن في إجراء تحقيق شامل بشأن الأزمة الصومالية بغية التوصل إلى حل دائم والعمل على عدم إفلات أحد من العقاب.

١٤ - وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠، شاركت حكومة إريتريا في ''مؤتمر اسطنبول بشأن الصومال'' وانضمت إلى إعلان اسطنبول، الذي أعاد تأكيد التزام المجتمع الدولي بالعمل الوثيق مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال من أجل كسر دورة الصراع في البلد. وأدلى وزير خارجية إريتريا ببيان حدد فيه ثلاثة مبادئ أساسية ينبغي أن تقوم عليها أي تسوية دائمة للتراع في الصومال: أولا، أنه لا مكان لأي حل عسكري للتراع في الصومال، وأن تقديم المزيد من الأسلحة والتدريب وشن هجمات عسكرية لن يؤدي إلا إلى زيادة حدة التراع وإطالة أمده؛ وثانيا، أنه يجب إعطاء الأولوية لإيجاد عملية سياسية تشمل الجميع ولا تستثني أي طرف من أطراف التراع؛ وثالثا، أنه لا يمكن ضمان السلام الدائم في الصومال إلا بوجود عملية يتولاها الصوماليون أنفسهم ويدفعونها قدما.

١٥ - وأعرب رئيس جيبوتي، السيد اسماعيل عمر جيلة، في الإحاطة التي قدمها مؤخرا إلى مجلس الأمن في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠ بشأن الحالة في القرن الأفريقي، عن قلقه من أن الإغارات الإريترية لا تزال أكبر الشواغل الأمنية الوطنية لحكومته، وحذر من إجراء أي تقييم متسرع لإبداء حسن النية المتجدد من جانب إريتريا. وأبلغ الرئيس جيلة المجلس أنه على مدى العام الماضي انخرطت إريتريا في حملة لزعزعة استقرار بلده بتدريبها عناصر لتخريب البنية الأساسية وخلق مناخ من الخوف والتوتر. وفي رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى مجلس الأمن، رفضت حكومة إريتريا هذه الادعاءات رفضا قاطعا، قائلة إن المعارضة المسلحة في جيبوتي كانت موجودة منذ ظهورها كدولة في عام ١٩٩٧، وإنه ليس لها أي صلة بالتوترات الحالية بين البلدين. وفي نفس الرسالة، أكدت إريتريا التزامها مجددا بالجهود الدبلوماسية الجارية للتوصل إلى تسوية، عن طريق التفاوض، للتراع على الحدود.

١٦ - وفي تطور كبير، في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، تلقيت رسالة من رئيس الوزراء ووزير الخارجية لدولة قطر يحيل فيها نسخة من اتفاق وقعه الرئيسان أفورقي، رئيس إريتريا، وجيلة، رئيس جيبوتي، يهدف إلى تسوية التراع على الحدود. ويعهد الاتفاق إلى دولة قطر ببذل جهود للوساطة وإنشاء آلية للتسوية السلمية للتراع على الحدود والوصول في نهاية

المطاف إلى تطبيع العلاقات بين البلدين. وفي نفس اليوم، أكد وزير الخارجية والتعاون الدولي لجيبوتي، في بيان للصحافة، انسحاب القوات الإريترية من أراضي جيبوتي، نتيجة لجهود الوساطة القطرية، ونشر قوة قطرية للمراقبة من أجل رصد منطقة الحدود بين البلدين إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي.

١٧ - وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدمت حكومة إريتريا رسالة ردا على المذكرة الشفوية بشأن القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وتشير الرسالة إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إريتريا وجيبوتي بشأن النزاع على الحدود ودور الوساطة القطري. وملحق بالرسالة الاتفاق الأصلي الذي وقع عليه رئيسا جيبوتي وإريتريا و ''الوثيقة التنفيذية للاتفاق''.

١٨ - وتشير ''الوثيقة التنفيذية'' إلى انسحاب إريتريا من المناطق المتنازع عليها وتحدد آلية لتسوية النزاع، بما في ذلك: أن تُشكل لجنة تعين شركة دولية لتعليم الحدود المشتركة بين إريتريا وجيبوتي، بموافقة البلدين؛ وأن يقدم الطرفان إلى قطر قائمة تتضمن أعداد وأسماء أسرى الحرب والمفقودين؛ وأن تقوم قطر برصد الحدود حتى تعلن اللجنة التوصل إلى قرار نهائي وملزم بشأن تسوية النزاع على الحدود.

١٩ - وتعيد الرسالة أيضا تأكيد موقف حكومة إريتريا بشأن الصومال وبشأن الجمود المخيم على مسألة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا على النحو المبين في الرسالة المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ التي قدمت إلى لجنة الجزاءات أثناء زيارتها إلى أسمرة، على النحو الموجز أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الرسالة استعداد إريتريا للاشتراك في جميع جهود السلام التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الصومال. وتشير إلى عدة اجتماعات عقدت على هامش مؤتمر اسطنبول بشأن الصومال وشارك فيها الوفد الإريتري، بما في ذلك اجتماع ثلاثي مع كبار مسؤولي ''الحكومة الاتحادية الانتقالية'' ووزير الخارجية التركي، واجتماع آخر ضم ممثلين للأمم المتحدة، وكبار مسؤولي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) على الصعيد دون الإقليمي، والاتحاد الأفريقي، وتركيا، وشركاء ثنائيين آخرين.

ثالثا - ملاحظات

٢٠ - بالرغم من مواقف حكومة إريتريا بشأن الصومال وجيبوتي القائمة منذ فترة طويلة، فقد اتخذت مؤخرا عدة خطوات صوب التعامل البناء مع جيرانها ومع المجتمع الدولي على نطاق أوسع. ويتضمن هذا استقبال لجنة الجزاءات في أسمرة، ومشاركة إريتريا في مؤتمر اسطنبول بشأن الصومال، واشتراكها في جهود الوساطة الإقليمية التي قادتها دولة قطر بشأن النزاع الحدودي مع جيبوتي. وهذه جميعها تطورات مشجعة.

٢١ - وإنني أرحب بتأييد إريتريا إعلان اسطنبول بشأن الصومال، مما يعكس ابتعادا ملحوظا عن سياستها السابقة بمعارضة مسألة قانونية ومشروعية ''الحكومة الاتحادية الانتقالية'' والدعوة إلى طرد قوات ''بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال''. ومن منطلق شبيه بذلك، يشجعني اشتراك إريتريا حاليا فيما يبذل من جهود للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع على الحدود مع جيبوتي وتطبيع العلاقات معها.

٢٢ - وينبغي ملاحظة أن قدرة الأمم المتحدة على التحقق من امتثال إريتريا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) محدودة جدا. وسينشأ ''فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا'' الجديد في الوقت المناسب، وآمل أن يتيح وجود هذا الفريق إمكانية الرصد والإبلاغ بشكل مستقل بشأن تنفيذ التدابير التي يفرضها القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، بما في ذلك تقديم المعلومات ذات الصلة لفائدة العملية التي تضطلع بها لجنة الجزاءات لتحديد الأفراد والكيانات التي تنتهك أحكام القرار.

٢٣ - وإنني أرحب بالتقارير الأخيرة التي تشير إلى الخطوات التي تتخذها إريتريا لاستعادة تمثيلها لدى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وأشجع إريتريا على القيام بجهود مماثلة لإعادة اشتراكها في عضوية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وسيكون تعزيز اشتراك إريتريا مع المنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين مصدر إسهام كبير لتعزيز السلام والاستقرار في القرن الأفريقي.

٢٤ - ومع أن التطورات الأخيرة تمثل تحركا في الاتجاه الصحيح، فإنني أحث حكومة إريتريا على القيام بالمزيد من أجل تقديم دليل على امتثالها للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) والتدابير العملية الواردة به.

٢٥ - وختاما، أود التأكيد على أن السلام والاستقرار في القرن الأفريقي على الأجل الطويل يستلزمان وجود نهج شامل لتناول النزاعات المرتبطة ببعضها في المنطقة. وفي هذا الصدد، يسهم التقدم في تنفيذ قرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا وتطبيع العلاقات بين البلدين إسهاما كبيرا في تعزيز الاستقرار في المنطقة بأكملها.

المرفق

التقارير المقدمة من دول أعضاء عملا بالفقرة ٢٠ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، حتى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

الاتحاد الروسي

أندورا

إيطاليا

البرازيل

البرتغال

بلجيكا

بيلاروس

تركيا

الجمهورية التشيكية

الدانمرك

سلوفاكيا

سويسرا

صربيا

الصين

غابون

فنلندا

كندا

لبنان

ليختنشتاين

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

النرويج

النمسا

نيوزيلندا

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

اليونان